

اسآطلاع رأى: ما الآطوام الإآرائفة لأآسفن مسآوى المعشفة فى العراق؟

2017-11-06 مصآفى عبآ زفء

فآمفز العراق بأروآفه الطبفعفة المتنوعفة ممآ فآعفل ممف منآمفا للبلدان الغنفة، إلا أن هآه الآروآف عفرف مسآغلفة بالشكل الأمآل، وبالشكل الذى فآقق المسآوى المعشفى الففء على الأقل، إن لم فكن آآقق الرفاهفة لشعبه، وكل ذك فعود إلى سوء إءارة شؤون البلاد من قبل الجهات المعنفة، وعدم قءرآهم على حل مشآكل البلاد الآآصاءفة والآآماعفة، والى النظام المقفآ لإءارة شؤون البلاد الآآصاءفة والسفاسفة.

ولكون السلففة قائمة على نظام آقاسم السلففة بفن المكونات والأعراق والطوائف، لذلك عآزت الآكومآآ الآى آعآقت على الآكم منذ نفسان 2003 عن ففآاء الآلول النآعفة لمشآكل البلاد، وهى كآفرفة ما أءى إلى آآساعها وعمقها وآحولها إلى أزمة لنظام الآكم، آآآل مآآهرها فى عفاب الرؤى والآسآرائفآفآب البعفة، وفى الآلل الكبفر فى آطبفق مباء الشآص المناسب فى المكان المناسب، وما فآرب على ذك من اسآبعااء العناصر ذآ الكفاءة والمؤهلات الففءة.

مع آفشى الفساد والبفرورقراطفة والآرهل فى أآهزة الآولة والى شللها، ومن الظواهر الآآصاءفة الآى فمكن آلمسها فى العراق بشكل واضح ظاهرفة البطالة، فالعآطل عن العمل هو كل شآص قاءر على العمل وراغب فىه فببآ عنه ولكن ءون آءوى، وآعنى ظاهرفة البطالة العآز عن ففآاء فرص عمل مناسبة للآصول على ذل مآوى معشفى لآق، فلكل شآص الآق فى العمل وآرفرة آآفاره كما أن له آق الآمافة من البطالة، والعمل ففس فقط لزفءاءة الفآآآ وآآسفن نوعفآه، بل هو آق من آقوق الإنسان وآلبفة لآآآآه الأساسية.

وفى ظل المعاناة الآى شهءها المواطن، آراء الآآفرفآ الآآصاءفة فى العراق آلال السنوام الماضفة، بءآ الآكومة فى آنففء مآمموعة من الفصلاآآ المالية والآآماعفة، آهءف إلى آآسفن آفا المواطن ومسانءة مآءوءى الآل، وفى مقءمآها زفءاءة الآعم وإصلاآ منآومة الآمفن الصآى، عبمر مشروع الموازنة العامة للآولة، وهناك طرق آءفءة لآعل المواطن فى وضع أفضل

مما هو عليه في الوقت الحالي، فقد تم اختيار جدول لطرح الأفكار المدرجة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ولمعرفة الحلول المناسبة وإحداث التغيير في سلم المستوى المعيشي للمواطن، وطرح ومناقشة بعض فرص التطور والتخطيط لتحسين الاقتصاد وزيادة فرص العمل، قامت (شبكة المنبأ المعلوماتية)، بجولة استطلاعية لطرح بعض التساؤلات المتخصصة على المختصين، وأصحاب الشأن، لتوضيح المقترحات والحلول والعمل عليها بوجه صحيح، كي يتم الارتقاء بالمجتمع أكثر فأكثر، وتفعيل التطور وتحسين المستوى المعيشي لجميع العراقيين.

وكان السؤال الأول: (كيف يمكن تحسين المستوى المعيشي للمواطن العراقي)؟

وأجابنا عليه مشكوراً الدكتور (أيهاب علي النواب) المتخصص في الإدارة والاقتصاد، قائلاً:

إن مسألة تحسين وضع المواطن العراقي، لها عدة تفرعات فإذا كان الهدف كمي مثل القضاء على البطالة وما شابه، فإن الحل يكمن في تطوير القطاع الخاص ودعمه، ليكون قادراً على احتواء كافة الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وفي المجالات كافة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إذا كان الهدف نوعياً أي تحسين نوعية المستوى المعيشي، فهذا يتم من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن وبشكل يتناسب مع دخله الشخصي كخدمات الصحة والتعليم والنقل الخ، وهذا يتم من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبواسطة منظومة التخطيط الاستراتيجية الناجح التي تكفل تحقيق هذا الهدف.

كيف تزداد القدرة الشرائية للمواطن؟

وطرحنا السؤال نفسه على الأستاذ (عقيل عبد الرزاق/ ادارة واقتصاد/ جامعة كربلاء المقدسة)، فأجابنا قائلاً:

يتم تحسين الوضع المعيشي للمواطن من خلال زيادة دخله وقدرته الشرائية، وهذا يحصل عند

توفير فرص العمل في القطاع العام والقطاع الخاص، وإعطاء القروض لكي يقوم الفرد بإنشاء المشاريع الصغيرة أو المتوسطة، ضمن اختصاصات متعددة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل للمقترض وذات فائدة قليلة، ومن جهة أخرى يتم إصدار التعليمات الإلزامية، من قبل الحكومة لشركات الاستثمار الأجنبي الداخلة للعراق، بأن توفر نسبة تزيد على 65% من الوظائف للأيدي العاملة العراقية، من خلال العمال والمهندسين والإداريين وباقي الاختصاصات المتنوعة.

فيما أجابنا الكاتب الأستاذ (مهدي نعمه علي) متخصص بالتاريخ، قائلاً:

قبل الإجابة عن الموضوع بشكل مباشر، اعتقد علينا توضيح الصورة الذهنية الراسخة في تصورات المجتمع، وهي خاصة بأسلوب تعاطي الأمور وزاوية النظر لها، حيث أن الغالبية العامة من أفراد المجتمع تنتظر توفير العمل من قبل الدولة لها، عن طريق التعبير الحكومي، وهذا حق من الحقوق لا شك فيه، لكن الخلل يكمن في كيفية إدارة الموضوع ذاته حيث يختلف من حكومة لأخرى ومن عصر لآخر، كيف؟؟: هناك شيء يسمى (فلسفة الدولة)، وهذا عادة ما تفرضه المرحلة ومتطلباتها وفق المعايير الموضوعية وحجم الحاجة المفترضة في إطار التخطيط المركزي.

وبما أن (فلسفة الدولة)، اليوم مبنية على قواعد استقطاب النوادر من التخصصات وهم القلة عادة في المجتمع نتيجة تخصصاتها، التي غالباً ما تكون مبنية على قدرات من الذكاء خاصة فان الحصول على منافسة يصعب جداً، لذلك يتوجب على المجتمع أن يقوم بتغيير استراتيجياته وطرائق تفكيره وتعاطي مع الأمور، ومنها التعيين واختيار التخصصات والوظائف بما يتلاءم والعصر الراهن والمرحلة السائدة، من خلال التركيز على محاولة تفهم ماذا نحتاج إلى المستقبل من تخصصات، وما هي الأوفر حظاً منها وكيف يمكن الحصول على وظائف القطاع الخاص في محيط تتضاءل فيه، فرص التعيين الحكومي وتتسع بالمقابل فرص التعيين الأهلي.

هذا من جانب، ومن زاوية أخرى نكون اليوم بحاجة أكثر في تكوين المشروعات الصغيرة ذات الأبعاد الاستثمارية المستقبلية، كونها تمنح حجم التفاؤل واتساع أكبر في الأيام القادمة، وكذلك يمكن العمل من جانب آخر، وهو الخاص بتقنين عمليات الاستهلاك غير المبرر للأمور ذات الأهمية الثانوية - وتقديرها يختلف من شخص لآخر، وبالتالي تعويض الفائض من النقود في أبواب أكثر

أهمية في تحقيق مسألة الإشباع، هذا فضلا عن دور الدولة ومؤسساتها الاقتصادية في السيطرة على (التضخم) في أسعار وقيام السلع والخدمات المعروضة، من خلال بناء مساحة تعويضية وطنية للإنتاج، تمكّنها من فرض المنافسة للسلع المستوردة.

كذلك قيام الدوائر المالية بمنح قروض ميسرة للعمل وبفوائد مخفضة، من اجل أعانه المشاريع الناشئة لوقوف على قدميها، خاصة في المراحل الأولى للإنتاج، وإن تنوع أبواب العمل الاقتصادي على قطاعات العمل المختلفة، وان لا تقتصر على الجانب الصناعي مثلا وتهمل قطاع الزراعة أو السياحة أو النقل والموضوع ذو جنبه اقتصادية واسعة ويصعب تغطيته بهذه العجالة.

دراسة نسبة الفقر بصورة دقيقة

أما الدكتور (نزار الغانمي) تدريسي أكاديمي في كلية القانون/ جامعة كربلاء المقدسة، فأجابنا عن السؤال نفسه قائلا:

بخصوص تحسين المستوى المعيشي للفرد أو المواطن العراقي، يتم ذلك عن طريق جملة من الأمور وكما يلي:

- دراسة واقع كل محافظة وتحديد نسبة الفقر فيها، وكما يعلم الجميع هناك محافظات تعاني من نسب عالية في خط الفقر، وخاصة المناطق والمحافظات الجنوبية لأسباب مختلفة.

- معالجة حالة البطالة لدى الشباب وخاصة الخريجين، عن طريق منح قروض أو سلف بفوائد رمزية لتحسين واقعهم المادي، في إنشاء مشاريع صغيره.

- تفعيل مقترح المواطن دولار كما هو الحال في دول الخليج.

- تفعيل دور الرعاية الاجتماعية، عن طريق المساعدات والمنح المالية لكل من يستحقها.

- تشجيع الدولة للقطاعين الصناعي والزراعي وتقديم الدعم اللازم لهما.

أما الكاتب الأديب (طالب الظاهر)، فأجابنا بالتالي:

رغم إن العراق يعد من البلدان الغنية جدا لامتلاكه خامس أكبر خزين من النفط الخام في العالم، وأيضا يمتلك من الأراضي الصالحة للزراعة وبمساحات واسعة جدا، ونهرين عظيمين دجلة والفرات إضافة إلى كونه يعد بلدا سياحيا خاصة السياحية الدينية، منها إذ يدخل البلد سنويا ملايين الزوار من العرب والأجانب، إلا إن من المؤسف هناك نسبة عالية من مواطنيه ما يزالون يرضحون بمستوى معيشي متدن رغم مضي سنوات عديدة على تغير نظام الحكم الدكتاتوري المستبد، واستلام الحكم من قبل سياسيين وحكام يعدون أنفسهم مضطهدون سابقاً.

وحيث لازالت مشاريع البلد الصناعية والزراعية متوقفة، ويعتمد في إيراداته على النفط فقط. و بشكل رئيسي يعتمد على الاستيراد في جميع احتياجاته حتى الزراعية. وهذا عامل رئيسي في توقف عجلة التطور والنمو الاقتصادي في الحياة الاجتماعية، وبالتالي هذا ينعكس سلبا على دخل المواطن العادي ويؤدي الى انخفاض مستوى حياته المعيشية.

أما كيفية المعالجة لمثل هذا الوضع المتردي فأعتقد من خلال التشجيع والدعم الحكومي الكبير للمواطنين وتحديدًا للقطاع العام للقيام بمشاريع حيوية سواء في الجانب الصناعي أو الزراعي إضافة لمشاريع الدولة طبعا بفتح باب الاستثمار وغيره لتحريك عجلة الاقتصاد والإنتاج المحلي، وستأتي هذه الخطوة بمردودات كبيره لعل قسم منها ينحصر بالآتي:

أولا: استيعاب نسب البطالة المرتفعة بين الشباب.

ثانيا: تحسين المدخولات الفردية للمواطنين.

ثالثا: التقليل من المشاكل الاجتماعية بين الشباب.

رابعاً: التقليل من صرفيات الاستيراد وخروج العملة الصعبة.